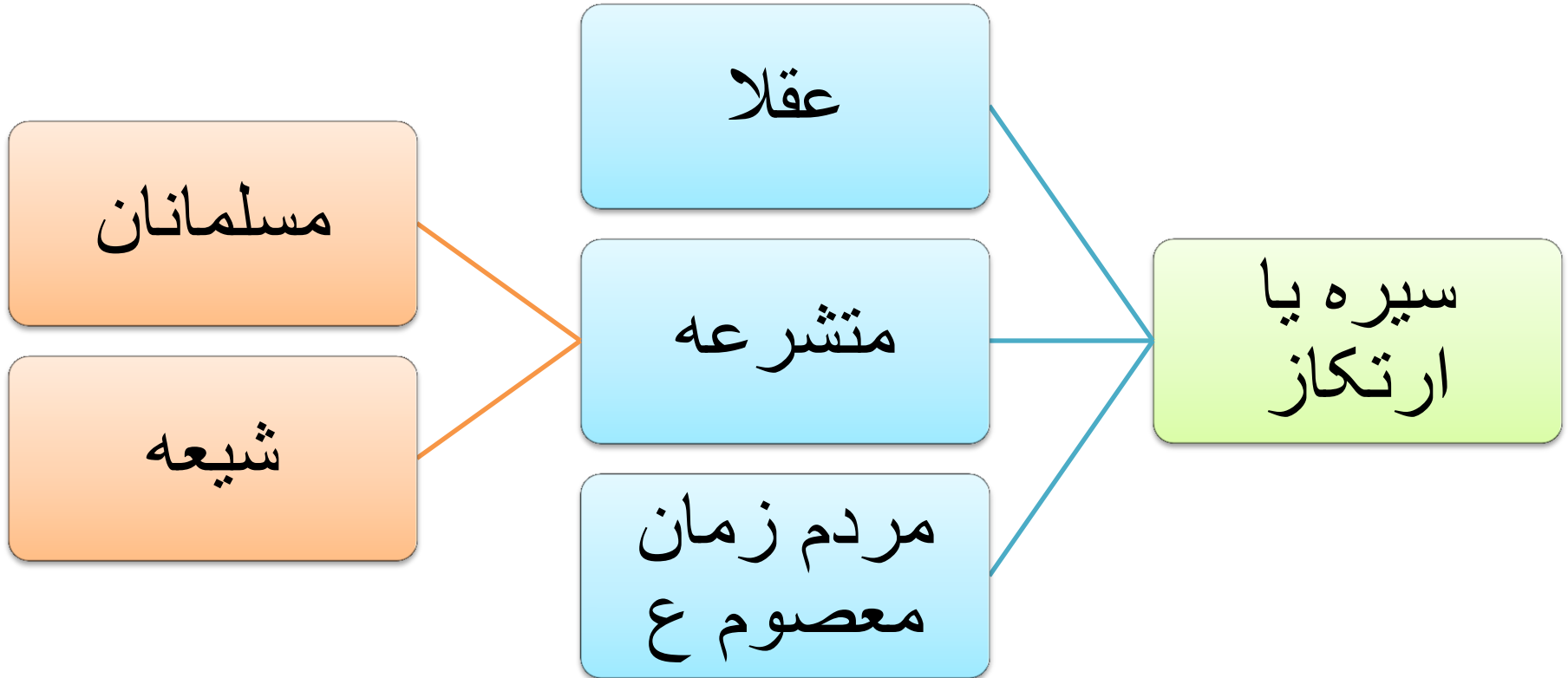


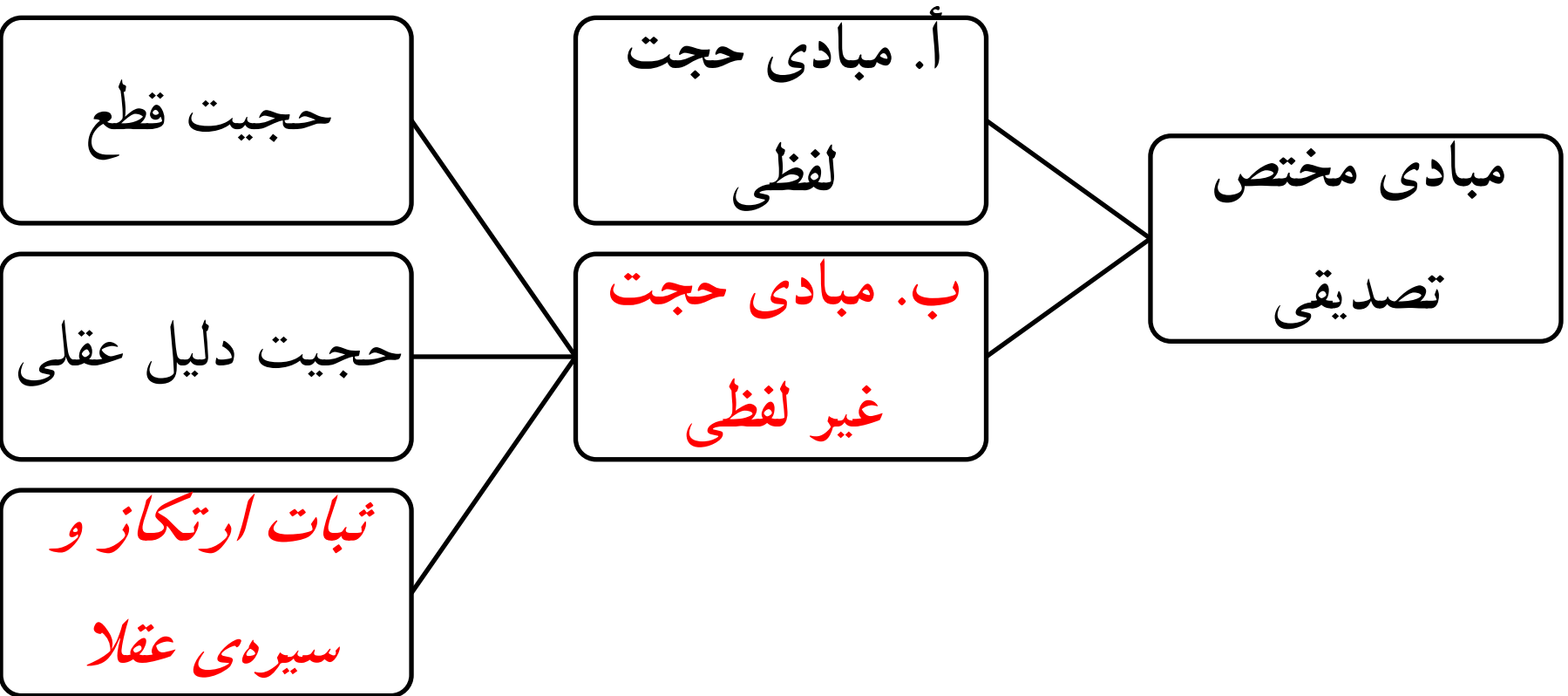
علم أصول الفقه

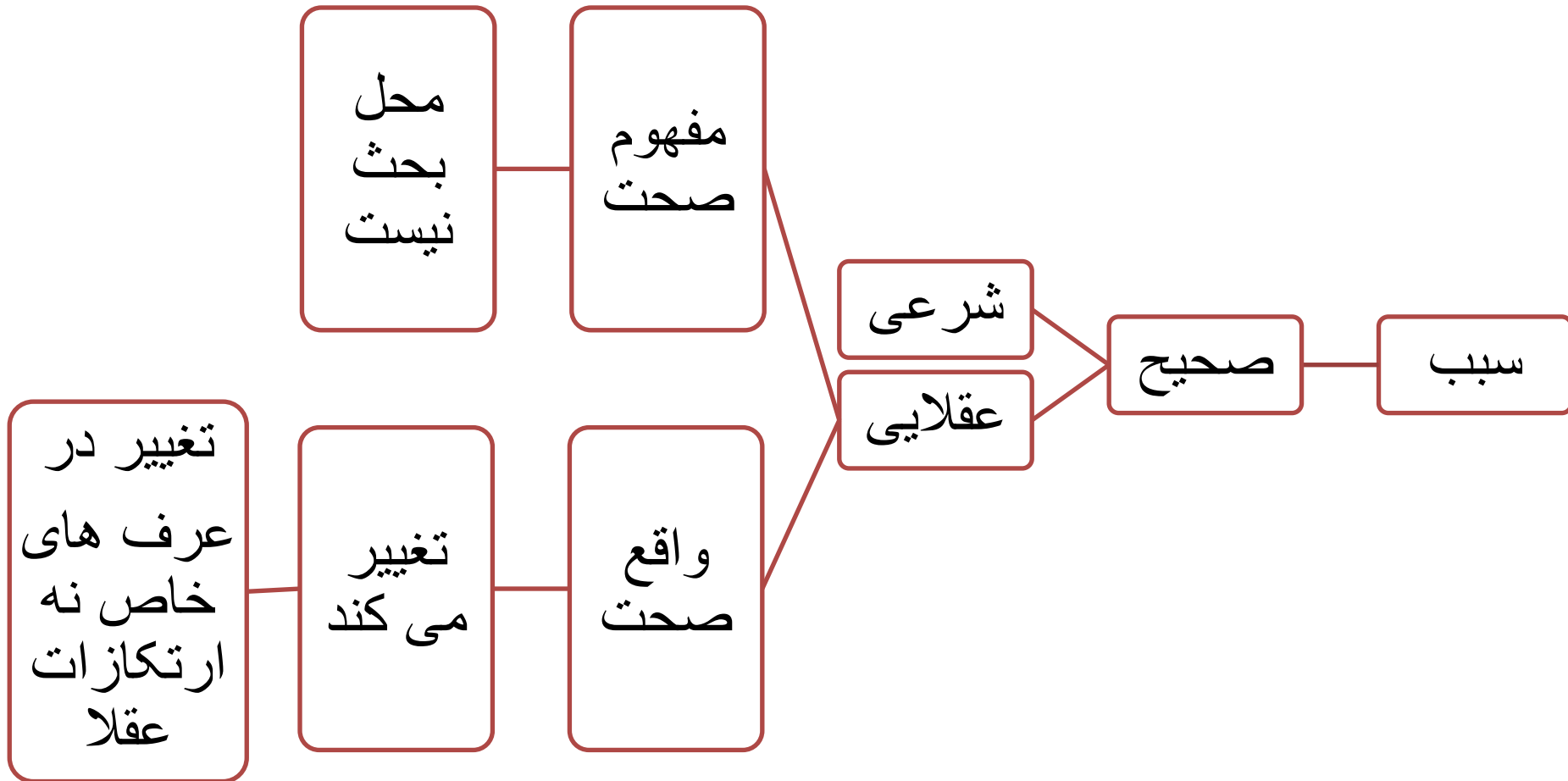
مباحث الفاظ ١٤-٧-٩٤ ١٦

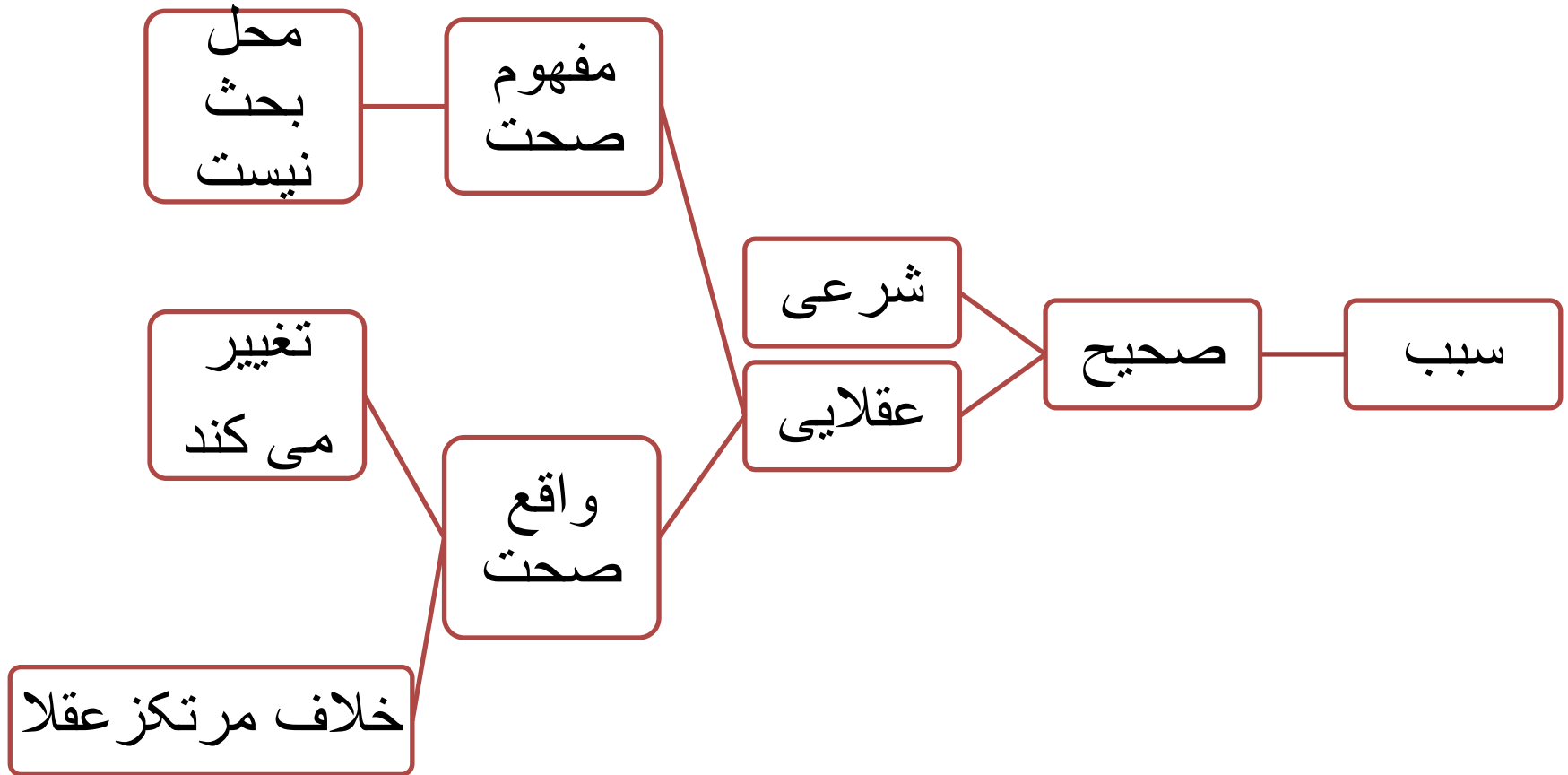
دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

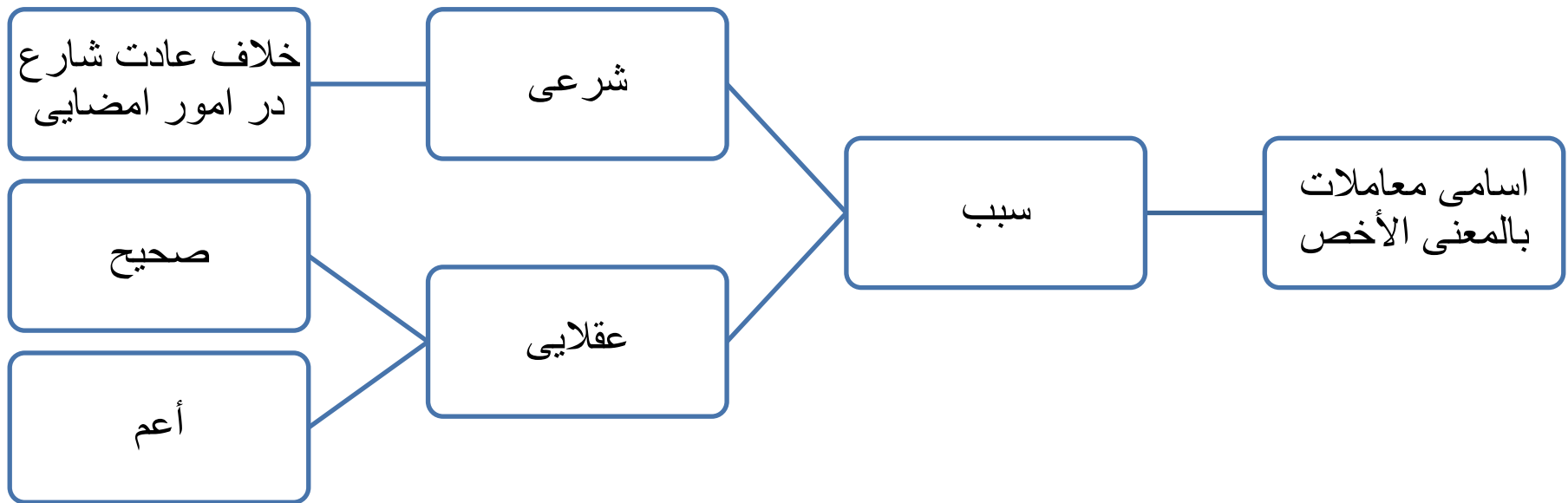
میزان احتمال تأثیر موقعیت

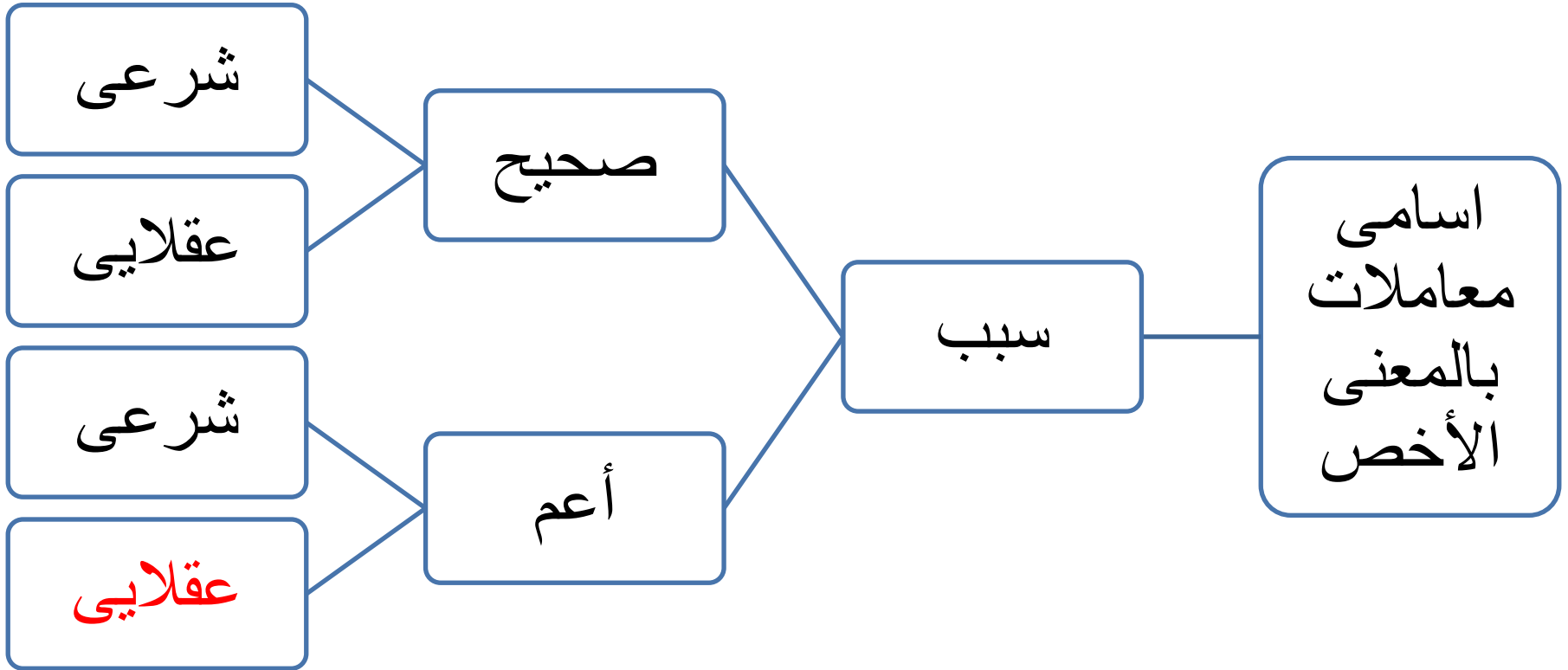












ثمره بحث صحيح و أعم

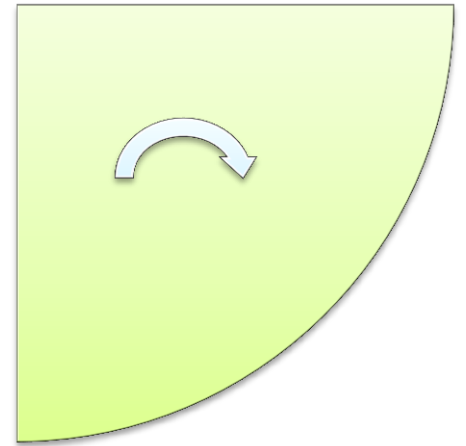
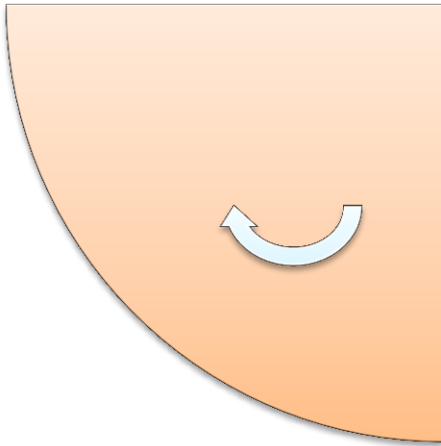
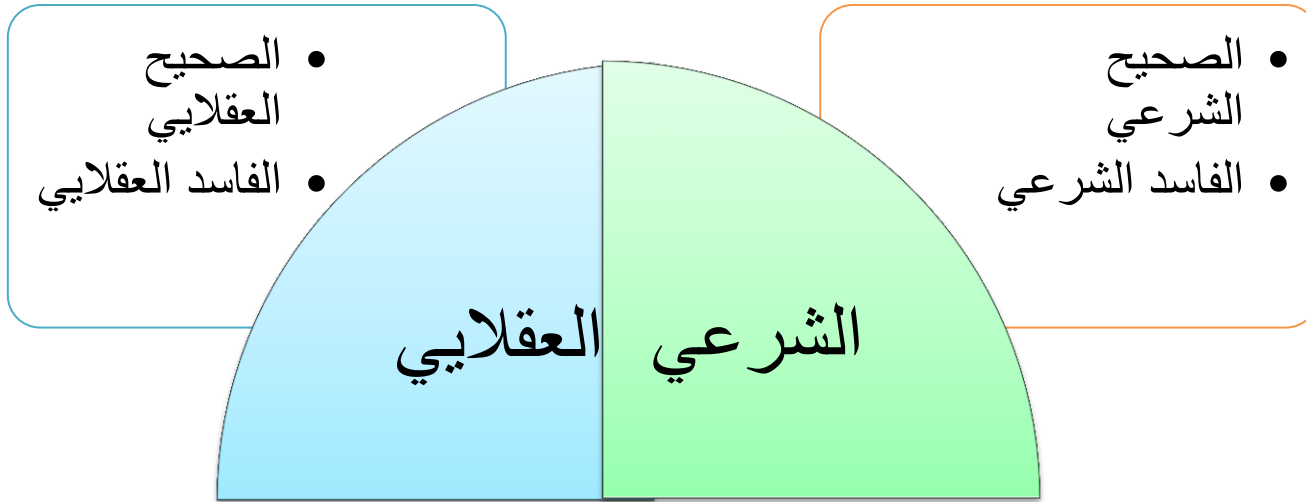


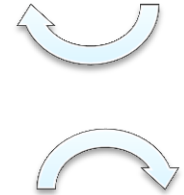
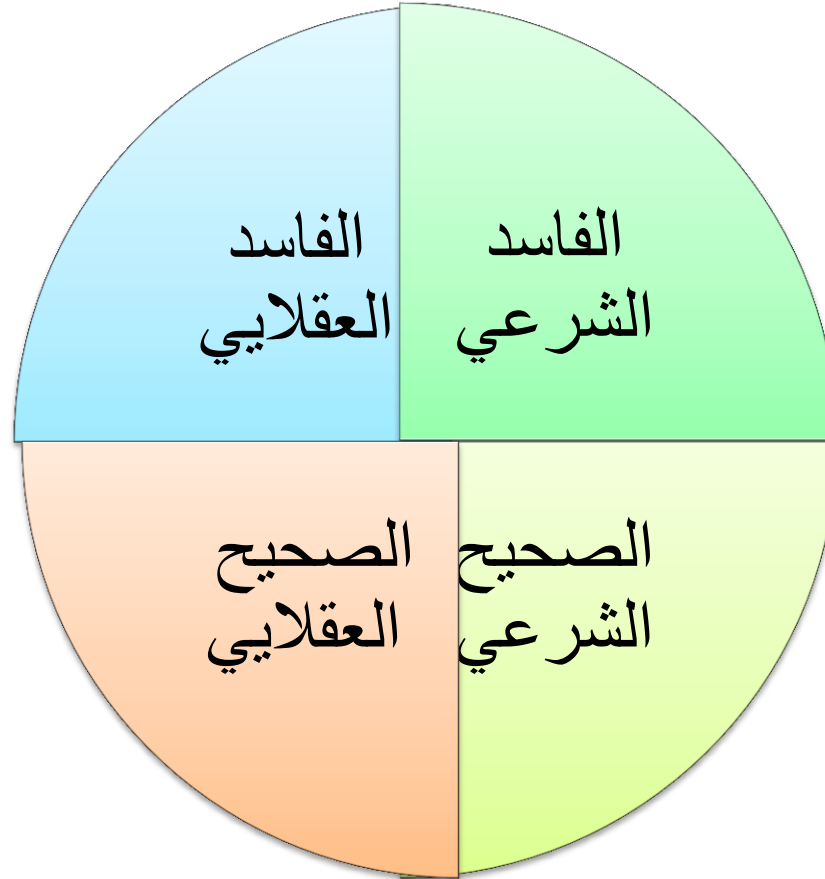
صحيح و اعم در معاملات



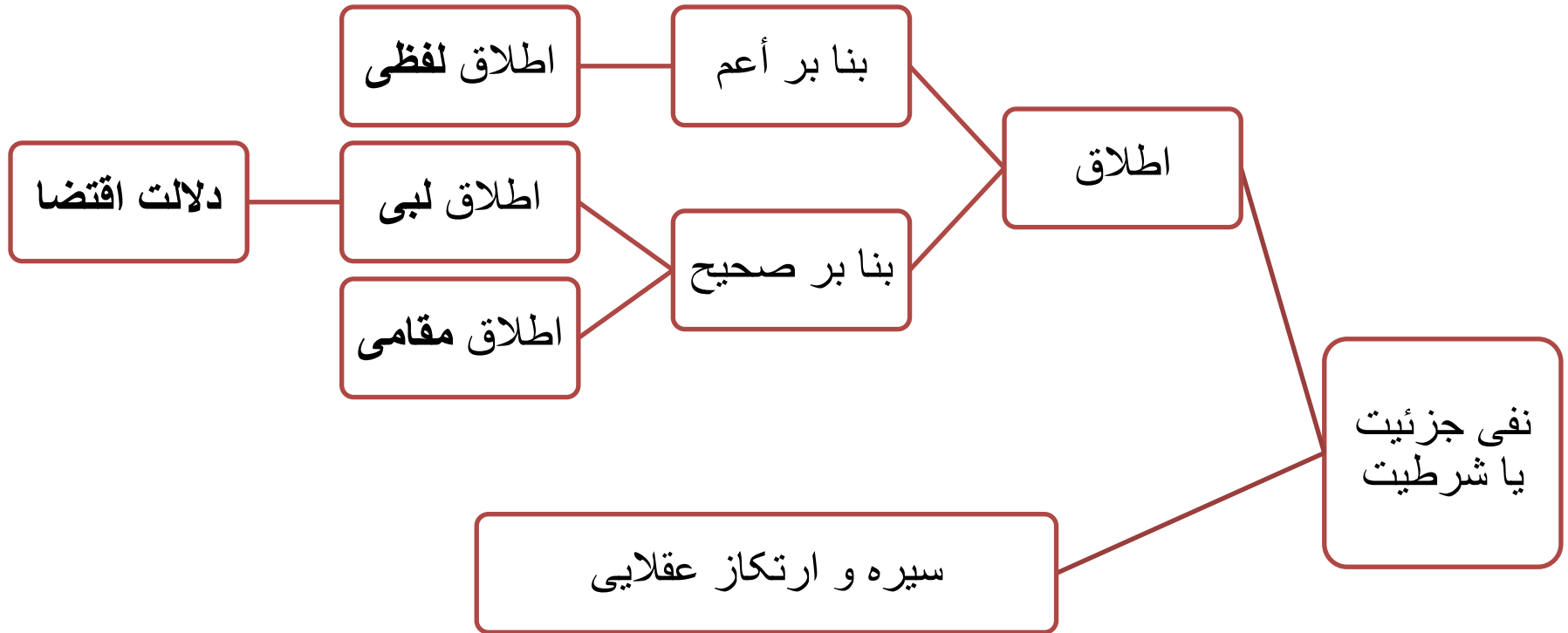
الصحيح
العقلاني

الصحيح
الشرعي

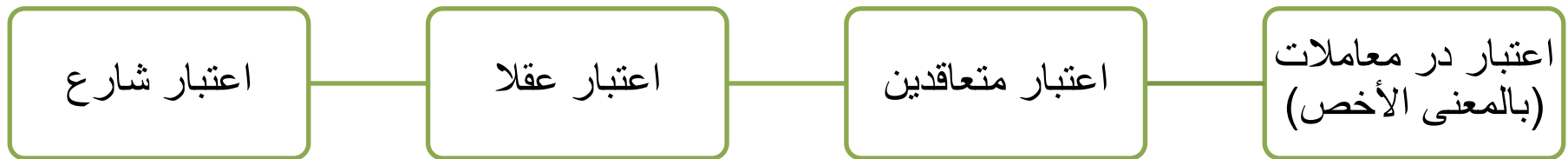




صحيح و اعم در معاملات



صحيح و اعم در معاملات



الصحيح
الشرعي

الصحيح
العقلاني

الصحيح
الشرعي

الصحيح
العقلاني

الفاقد
العقلاني

الصحيح
الشرعي
الصحيح
العقلاني

الفاقد
العقلاني

الصحيح
الشرعي

الصحيح
العقلاني

الفاقد الشرعي

الفاقد الشرعي

إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح

- فائدة «٢» الماهيات الجعلية، كالصلاة، و الصوم، و سائر العقود، لا تطلق على الفاسد إلا الحج،
- لوجوب المضي فيه، فلو حلف على ترك الصلاة أو الصوم اكتفى بمسمى الصحة، و هو الدخول فيهما، فلو أفسدهما بعد ذلك لم يزل الحنث. و يحتمل عدمه، لأنها لا تسمى صلاة شرعا و لا صوما مع الفساد.

إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح

- الثانية إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح دون الفاسد و لا يبر بالبيع الفاسد لو حلف لبييعن و كذا غيره من العقود.

إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح

- قوله: «إطلاق العقد. إلخ».
- (١) عقد البيع و غيره من العقود حقيقة في الصحيح مجاز في الفاسد، لوجود خواصّ الحقيقة و المجاز فيهما، كمبادرة المعنى إلى ذهن السامع عند إطلاق قولهم: باع فلان داره، و غيره، و من ثمّ حمل الإقرار به عليه، حتى لو ادّعى إرادة الفاسد لم تسمع إجماعاً، و عدم صحّة السلب و غير ذلك من خواصّه «١». و لو كان مشتركاً بين الصحيح و الفاسد لقبول تفسيره بأحدهما كغيره من الألفاظ المشتركة.
- و انقسامه إلى الصحيح و الفاسد أعمّ من الحقيقة.
- و حيث كان الإطلاق محمولاً على الصحيح لا يبرّ بالفاسد و لو حلف على الإثبات، سواء كان فساده لعدم صلاحيّته للمعاوضة كالخمر و الخنزير، أم لفقد شرط فيه كجهالة مقداره و عينه. و سيأتي «٢» البحث فيه.

إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح

- المسألة الثانية:
- إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح دون الفاسد لا لأنه حقيقة فيه دونه، بل لانصراف البيع و «بعه» و نحوهما إلى إرادة الصحيح، وهو الذى يشعر به لفظ الانصراف فى عبارة المصنف و غيره، مضافا إلى معلومية كون البيع اسما للأعم منهما على وجه الحقيقة.
- و من الغريب ما فى المسالك من دعوى كونه حقيقة فى الصحيح مجازا فى الفاسد لوجود خواص الحقيقة، كمبادرة المعنى إلى ذهن السامع عند إطلاق قولهم:
- «باع فلان داره» و غيره، و من ثم حمل الإقرار به عليه، حتى لو ادعى إرادة الفاسد لم يسمع إجماعا، و عدم صحة السلب و غير ذلك من خواصه، و لو كان مشتركا لقبول تفسيره بأحدهما كغيره من الألفاظ المشتركة، و انقسامه إلى الصحيح و الفاسد أعم من الحقيقة، إذ هو جميعه كما ترى منطبق على الانصراف
- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ج ٣٥، ص: ٣١٦
- الذى ذكرنا، و ليس شىء منه يدل على الحقيقة و المجاز، كما هو واضح.
- و على كل حال فلا يبر بالبيع الفاسد لو حلف لبييعن، و كذا غيره من الصلح و الإجارة و نحوهما.

الفاقد
العقلاني

الفاقد الشرعي

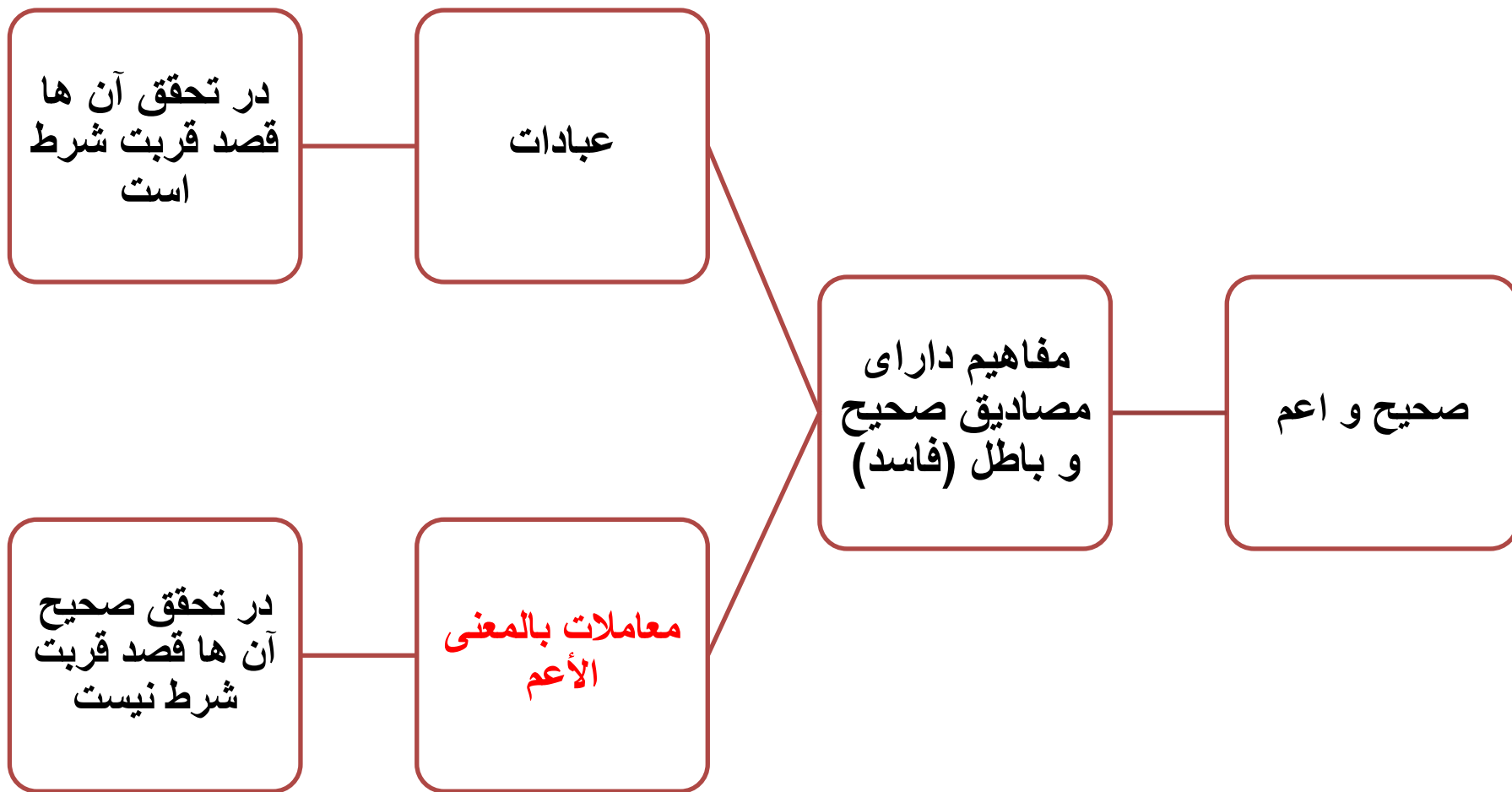
الصحيح
الشرعي

الصحيح
العقلاني

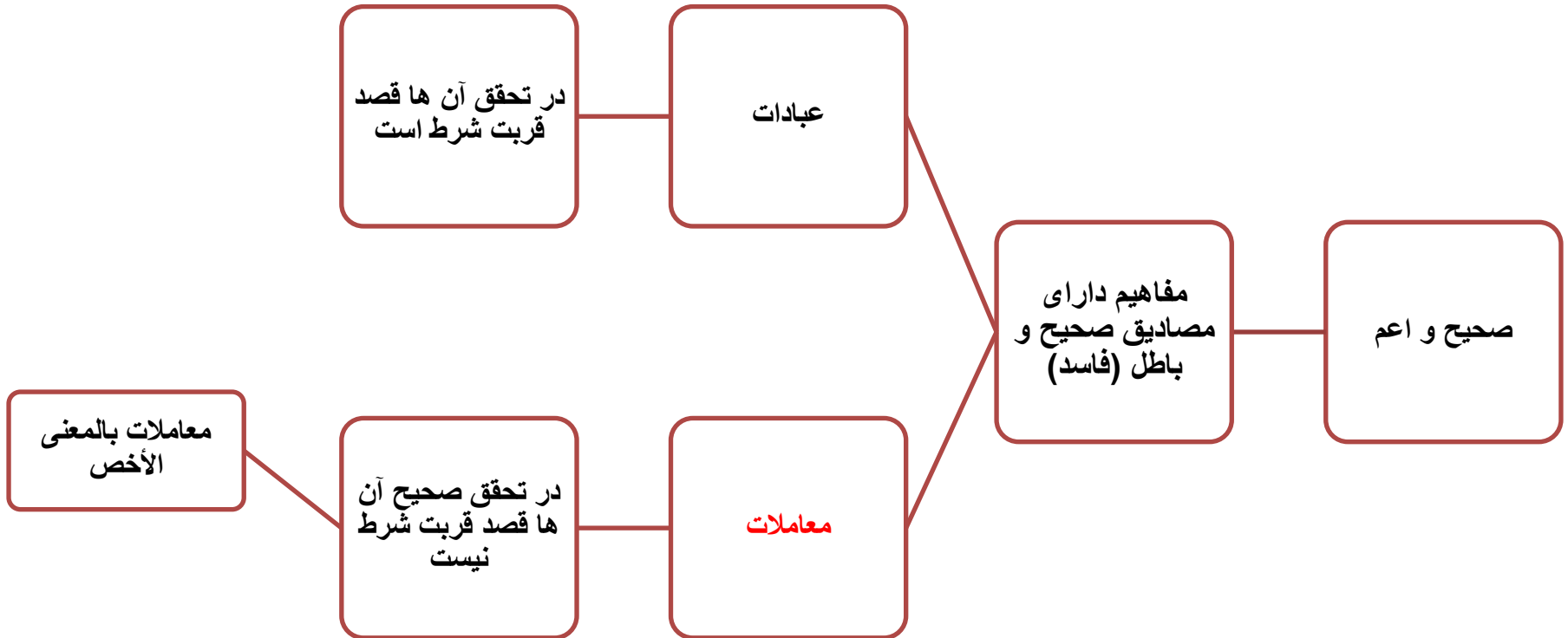
الفاقد الشرعي

الفاقد
العقلاني

صحيح و أعم

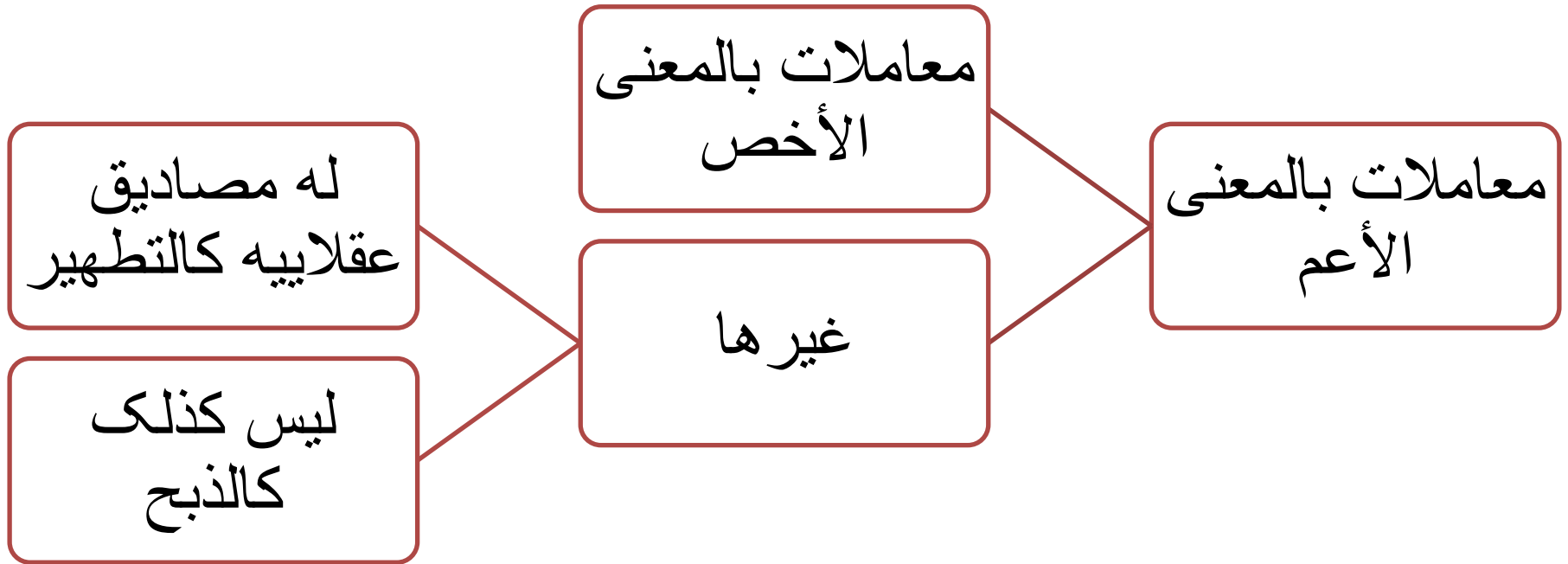


صحيح و اعم

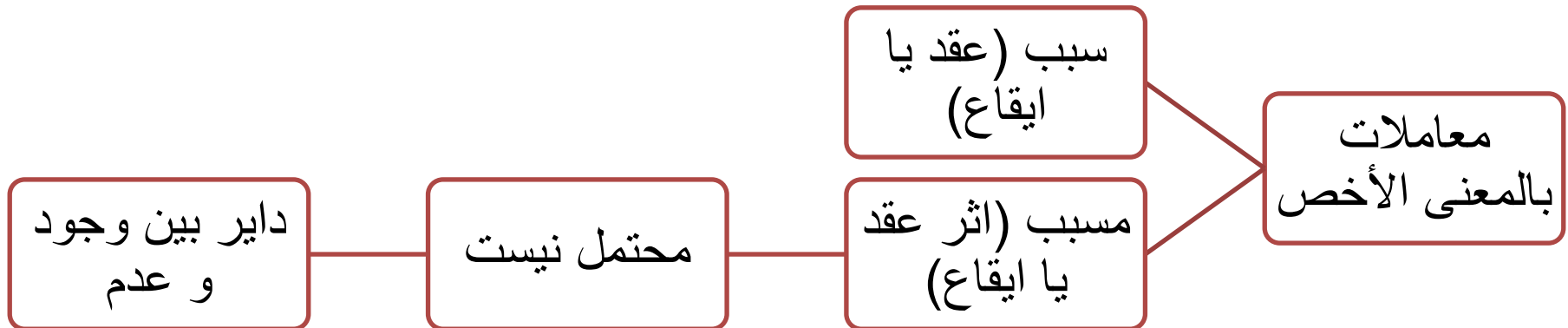


المعاملات بالمعنى الأعم

- المعاملات بالمعنى الأعم الشامل للعقد و الإيقاع و لمثل التذكية و التطهير و نحوهما



صحيح و اعم در معاملات



صحيح و اعم در معاملات

